

## آليات الضبط الاجتماعي

سهيلة بلصوار  
قسم علم الاجتماع  
المركز الجامعي للطارف

### ملخص

يعتمد الضبط الاجتماعي على وسائل مختلفة يحددها المجتمع و قد قسمها إلى نوعين رسمية و المتمثلة في القانون، بالإضافة إلى النوع الثاني و الذي يعرف بالوسائل غير الرسمية و المتمثلة في الدين، و العرف، الرأي العام، القيم الاجتماعية، و هذه الوسائل متكاملة و مترابطة حيث أن المجتمع لا يستطيع التخلي عن وسيلة من هذه الوسائل نظرا لخصائصها الوظيفية من تربية ضبطية و تشيئية وقائية.

### مقدمة

الطفل يولد وهو مزودا بميول واستعدادات متدفقة، تكون كدوافع تدفعه إلى انتهاج أنواع مختلفة من النشاطات والسلوكات، ولكنه عندما يبدأ في التعبير عن رغباته التي تتناقض وقيم وعادات مجتمعه، حيث تظهر في سلوكات انحرافية والتي تعتبر كسلوكات غير متوافقة والمعايير التي تكون معلومة داخل النسق الاجتماعي والتي تعبر عن جميع أنواع أصناف الانحراف عن المعايير الاجتماعية والتي تواجه باللفظ والمعارضة من قبل المجتمع نظرا لانتهاكها للقواعد والخروج عن حدود التسامح العام في المجتمع.

وقد بذلت المجتمعات جهودا عديدة لمواجهة نظرا لآثارها الخطيرة واتخاذها

### Résumé

Le control social dépend de plusieurs et différents moyens déterminés par la société, et divisés en deux catégories. La catégorie formelle représentée par la loi, et la catégorie connue par les moyens informels: la religion, les habitudes, les coutumes, l'opinion publique et les mœurs sociales. Ces moyens sont liés entre eux et complémentaires, vu que la société ne peut se passer de l'un de ces moyens, compte tenu ses spécifications fonctionnelles éducatives, sociales, préventives et de contrôle.

لأبعاد اجتماعية واقتصادية تهدد طاقات المجتمع وفئاته الشابة والتي فقدت إلى حد ما قدرتها على التوفيق بين محتويات قيمها الاجتماعية وبين مضمون قيم وأنماط ثقافية دخيلة على طبيعة المجتمع الذي تنتمي إليه والمجسدة في شكل سلوكيات لا سوية مما أوجب ضرورة اتخاذ المجتمع لآليات وأساليب لضبط أسلوب الاختيار الأمثل للفرد والذي يتماشى وما حددته قيم مجتمعه الدينية والثقافية والقانونية، والتي تعمل على منع انتشار مثل هذه الظواهر المرضية كتعاطي المخدرات والتي تعتبر من أخطر الآفات الاجتماعية التي تواجهها كل المجتمعات في الوقت الحالي، نظرا لاتساع نطاق زراعتها في العالم وعدم الوعي بخطورتها وسهولة الترويج لهذه المواد بين الدول، وتعد الظروف الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والبطالة والطلاق... الخ مما أدى إلى تزايد في شعور الفرد بالضغط النفسية والقلق فكل هذه العوامل أدت إلى انتشارها بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

مما أدى إلى حاجة المجتمع إلى اتباع آليات الضغط الاجتماعي والتي هي حوصلة لنتائج علمية وفكرية نتجت عن تظافر جهود أخصائيين مختلفين من اجتماعيين ونفسانيين وأطباء وعلماء التربية والقانون... الخ وقد اتفقوا على ضرورة الرعاية الاجتماعية وحسن التوجيه والتوعية والتنشئة السليمة لأفراد المجتمع من خلال تحديد أنماط السلوك السوي حتى يشاركوا في بناء وتنمية المجتمع.

ورغم أنها متعددة ومختلفة، إلا أنها تمثل حلقات متصلة ببعضها البعض متناسقة ومتعاونة لا تتصارع من أجل الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع من خلال التزام أبنائه بقواعد سلوكية معينة والخضوع للأوامر الاجتماعية والتحكم في تصرفاتهم وعدم الخروج عن الدور المتوقع لهم.

والضبط الاجتماعي كموضوع اجتماعي يعتبر من أقدم الموضوعات تناولا في علم الاجتماع وأكثرها ترددا حتى اليوم ومن أهم مقومات المجتمع الإنساني، فلا يوجد أي تنظيم اجتماعي دون معايير ضابطة للسلوك الإنساني تحدد الأدوار الاجتماعية والأوامر والنواهي والمسموح والممنوع ضمن قوالب سلوكية أو عادات اجتماعية أو قوانين ومعتقدات دينية.

وبذلك فالضبط الاجتماعي يمثل مختلف الوسائل التي يستخدمها المجتمع ويمارسها من أجل التأثير على الأفراد من: دين، عرف، قانون، رأي عام، عادات، قيم

اجتماعية، تربية، يستعين بها على حماية مقوماته التي تعتبر رمز وجوده واستمراره والعمل على المحافظة على قيمه ومواصفاته التي تميزه عن الآخرين.

وقد عمل العلماء على دراسة والبحث في هذه الوسائل، وقد ذكر "دواردوس" في كتابه الضبط الاجتماعي 14 وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي: الرأي العام، القانون، الاعتقاد، الإيحاء الاجتماعي، التربية، العرف، المثل العليا، الفن، الشخصية، التنقيف، التوهم، القيم الاجتماعية، الشعائر، الدين.

ولكن بعض العلماء اختاروا من بين تلك الوسائل 6 فقط يرون أنها رئيسية وذات آثار ونتائج اجتماعية فعالة وإيجابية هي: التربية، الرأي العام، العرف، القانون، القيم الاجتماعية، الدين<sup>1</sup>.

كما نجد تصنيف وتقييم آخر لهذه الوسائل الستة إلى مجموعتين: المجموعة الأولى: أكثر أخلاقية وروحية: التربية، الدين، العرف. والتي تستمد قوتها من خلال تكوينها وفقا للشعور العام والمكونات للامتثال للنظم ومعايير المجتمع تضبط الفرد في أمور وموضوعات شتى في حياته التي تمتلئ بالمواقف والظروف التي تحتاج إلى نوع من الضبط الاجتماعي للوقاية من الوقوع في الانحرافات التي تؤدي إلى التفكك والاختلال، والمجموعة الثانية تمثل السياسة العامة للمجتمع وأيديولوجيته: القانون، القيم الاجتماعية، الرأي العام.

فلكل مجتمع قواعده وقوابله السلوكية التي يفرضها على أفرادها من أجل انتهاز سلوكيات تتوافق وقيم وأعراف وعادات استقرت عليها ثقافة المجتمع. وكلما اتسع نطاق الجماعات وتعمدت تركيبتها تعمقت وسائل الضبط الاجتماعي فيها وظهرت فيها المسحة التخصصية والصفة القانونية، والنواحي التقنية التي تعبر عن تقدم وتطور المجتمع وتغيره بسبب عوامل حتمية مما أدى إلى وجود نوعين من وسائل الضبط الاجتماعي وسائل رسمية وغير رسمية.

فإن لهذه الوسائل الرسمية وغير الرسمية للضبط الاجتماعي أهمية في مجال الوقاية من الانحراف- المخدرات- وتشجيع الأفراد على التمسك بالمعايير السلوكية والأخلاقية السليمة، لذا لابد من دعم وتعزيز الدور الذي تضطلع به وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، لكي تكون في موضع يمكنها من وقاية الأفراد من الوقوع في الجريمة والانحراف، لذا نجد نوعا من التكامل والتفاعل بين هذه الوسائل

من أجل وقاية الأفراد من الانحراف، ذلك أن وجود وسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع يعتبر بمثابة عامل واق من الوقوع في الانحراف - تعاطي المخدرات -... الخ. الوسائل غير الرسمية

سميت بذلك لأنها غير محكومة بمؤسسات اجتماعية رسمية تشرف عليها هيئات ذات طابع رسمي شرعي قانوني، ومصادرها تكون عبارة عن المثل الروحية<sup>2</sup>. وتتمثل هذه الوسائل غير الرسمية في: الدين، العادات، العرف، الرأي العام، القيم الاجتماعية، التابعة للنماذج الثقافية والسياقات التقليدية والبناء الديني الأخلاقي الموجود في المجتمع، والتي لها تأثير واضح وفعال من متابعة السلوك اليومي للأفراد داخل التنظيمات الاجتماعية المختلفة التي ينتمون إليها، والعمل على التقييم المستمر لسلوك أعضاء الجماعة من حيث الحسن والردىء، بواسطة الأعضاء الآخرين بالاعتماد على أسلوب الاتصالات الاجتماعية والعلاقات ضمن الحدود والأطر التي أقامها وسترها المجتمع الذي يعمل على الكشف عن التصرفات والسلوكيات المرغوبة فيها والعمل على إتباعها من طرف أفرادها، والذين يكتسبون عنها عن طريق البيئة الاجتماعية المحيطة بهم والتي تعمل على عملية تنشئتهم اجتماعيا حتى يتفادون الوقوع في الانحرافات.

ومثل هذه الوسائل كانت موجودة في مجتمعات ما قبل التصنيع ولا تزال ماثلة ومنتشرة في المجتمعات الريفية والقروية التي استطاعت أن تنجح في عملية السيطرة على سلوك الأفراد من خلال الضوابط غير الرسمية للجماعات الأولية، ولم تكن هناك ضرورة لوجود قوانين رسمية، ولكن نتيجة زيادة السكان وتعدد الثقافة انتقلت وتحولت مثل هذه المجتمعات إلى نمط آخر وشكل آخر والمتمثل في المجتمعات الحضرية والصناعية وأصبحت في حاجة ملحة لحكومة رسمية وقوانين وعقوبات، وأصبحت الوسائل غير الرسمية موجودة ضمنا في إطار الوسائل الرسمية نظرا للتطور الذي عرفه المجتمع على كل الأصعدة وأصبحت الحاجة إلى وسائل رسمية تحكم العلاقات وتنظم وتوجه سلوك الفرد.

#### الدين:

لكي تتم التنشئة الاجتماعية الصحيحة للأفراد وضبط دوافعهم وغرائزهم، ولتحديد أدوارهم، وتعلمها بالشكل الذي يعد الأفراد للتوافق مع المجتمع، لابد من الاعتماد على الدين لأنه وسيلة الضبط الاجتماعي القادرة على إحداث ذلك، ذلك لأن الفرد يحتاج

إلى التدريب على عملية الضبط وإتقانها، لتكون وسيلة التوازن الذي أرسى قواعده الدين الإسلامي في كافة مجالات الحياة بين الحب والكره، بين الجسد والروح، بين الفرد والجماعة، بين القول والعمل، بين العقل والعاطفة<sup>3</sup>.

ويعد الدين الإسلامي أقوى الأديان ضبطاً للمجتمع، وتشمل تعاليم الدين الإسلامي، العبادات والمعاملات، أما العبادات فتتعلق بالصلة بين العبد وربّه، بينما ترتبط المعاملات بالعلاقات بين الأفراد، ويعطيها مسحة معينة يؤثر في اتجاهاتها وتقييمها بموجب المعتقدات والمبادئ الدينية التي يلتزم بها المؤمن.

وباستطاعة الدين أن يشكل الرغبات والعادات والتقاليد التي تصبح تمثل المقاييس القوية لسلوك أفراد المجتمع، على اعتبار أن الدين ينظم الحياة الروحية للأفراد، وكذا الحياة الاجتماعية وفق مبادئ مقدسة تكون في شكل رسالات أرسلها الله تعالى إلى الإنسان بغرض هدايته وتحقيق سعادته عن طريق الأنبياء والرسل، وعلى الأفراد أن لا يخالفوا القواعد التي أتى بها هؤلاء المبعوثون لكي لا يكون هناك جريمة أو انحراف وينجح الأفراد في أداء أدوارهم الاجتماعية كما يتوقعها الدين الإسلامي.

والتعاليم الدينية عبارة عن مجموعة الأوامر والنواهي وتنص هذه التعاليم على إطاعة الأوامر وتجنب النواهي، كما تهدف إلى الإبقاء على المجتمع والمحافظة عليه، لذا يعتبر الدين عقيدة منظمة ومحددة للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد لتحقيق التماسك الاجتماعي والمحافظة عليه من خلال تنظيم سلوكيات الأفراد وضبطها، ويرى رجال الدين أن فساد المجتمع وانحلاله إنما ينتجان عن انصراف الناس عن الدين، وضعف الوازع الديني لديهم، وأنه لا سبيل للخلاص من الانهيار الاجتماعي إلا بالتمسك بالدين تمسكا كاملا، فالعقيدة الإسلامية تفرض أنواعا من السلوك والطقوس والعبادات وعلى كل من يتبع هذا الدين أن يراعيها ويمثل لها ويتصرف بمقتضاها، لتنظيم علاقاته مع الجماعات التي يتعامل معها، ومعاملاته داخل الوحدات الاجتماعية التي ينتمي إليها وخارجها، فهذه الطقوس الدينية تعد نماذج من الضبط الاجتماعي تنتشر في الجماعة كلها وتكون ملزمة لأفرادها وتستند إلى الجزاء الذي يكون في شكل ثواب أو عقاب.

وأن قواعد السلوك لا يمكنها البقاء والاستمرار إلا بوجود معزز أو رادع أخلاقي وسلطة الاعتماد الديني بقيمه وضوابطه تقوم بدور فاعل في هذا المجال بمنع حالات الانحراف<sup>4</sup>.

فالقيم الدينية هي المبادئ والعقائد التي ينص الدين على ضرورة احترامها في المواقف الاجتماعية المختلفة والابتعاد عن الأعمال الانحرافية والشاذة التي تتقاطع مع أوامر ومعتقدات وقيم الدين.

وأصبح يشكل الضابط الديني حيزا من اهتمامات علماء الدين والاجتماع من خلال بحوثهم ودراساتهم المعنية بتعزيز الثقافة المضادة للمخدرات قصد حماية المجتمع من آفة المخدرات، ذلك أنه يعزز في شخصية الفرد قدرا من الضوابط الأخلاقية التي تجعله يمتنع عن المشاركة بأي عمل يتصل على أي نحو من الأنحاء بالاستعمال غير المشروع للمخدرات.

فالأخلاق تعد كوازع أمام الفرد، فتقوى بقوة الإيمان، وبذلك يصبح الفرد يقيم وزنا للقيم الأخلاقية والدينية، والتي تعتبر عنصر جوهري في تركيب البناء الاجتماعي والحفاظ عليه، فكلما كان المجتمع أشد تماسكا، كان الدين أقوى سلطانا على الأفراد، فالفرد الملتزم بالمبادئ والقيم الدينية يمتنع عن القيام بالأعمال التي لا يوافق عليها الدين كالمخدرات والمسكرات، كما أن مثل هذا الفرد يسخط على كل فرد لا يلتزم بالمبادئ الدينية. وسخطه هذا يدفع بالأفراد إلى الاقتراب من الدين والتمسك بقيمه وأخلاقه، إذ أن الدين هو وسيلة مهمة من وسائل الضبط الاجتماعي كأداة لمواجهة وصد وقائي من الآفات الاجتماعية، إذ أنه يحث الأفراد على القيام بالأعمال الصالحة والنافعة.

ويرى العلماء أن الإجراءات الوقائية تكمن في العمل على تزويد الحياة الاجتماعية بمقومات أخلاقية، حتى تتجه فعاليات الأفراد بطريقة مباشرة في مسالك سوية غير إجرامية؛ واعتبار أن التخطيط الوقائي من الانحراف من عناصر الضبط الاجتماعي المرتكز أساسا على التخطيط الأخلاقي، وأن ترسيخ القيم الأخلاقية، والتفهم الصحيح للقواعد الدينية تعتبر من أقوى الضوابط الاجتماعية ممارسة لتوجيه السلوك الفردي والجماعي.

وأن السياسة الجنائية العلاجية يجب أن تركز على مخطط وقائي ينطوي على مجموعة من البرامج الإصلاحية والتشريعات، والنظم التي تعمل على تأكيد فعالية بعض الضوابط الاجتماعية الأخلاقية وفي مقدمتها: منع الدعارة، إدمان شرب الخمر وتعاطي المخدرات.<sup>5</sup>

في هذا السياق لابد من الاهتمام بمسائل التنشئة الدينية في المؤسسات الاجتماعية المختلفة والتي يكون لها دور فاعل، بحيث تنطلق التربية في هذه المؤسسات من العقيدة الإسلامية فكرا وتطبيقا، وأن ترسخ هذه المؤسسات العقيدة الإسلامية بممارسة النشاطات الدينية والعمل على ضبط المجتمع وتحصينه من دخول هذه المواد، ووضع خطة للتوعية الدينية للمجتمع بفئاته المختلفة، وتبين للأفراد أضرار المخدرات ومضاعفاتها، ذلك بالاعتماد على التربية الإسلامية التي تهدف إلى إرساء المبادئ الأخلاقية والالتزام بالضوابط النفسية والاجتماعية من أجل إعداد الفرد المتكامل والمتوافق اجتماعيا، والملتزم بالضوابط الدينية والاجتماعية التي تقلل من الانحرافات السلوكية في المجتمع.

ولتعاليم الدين دور هام وأساسي في الحد من انتشار كل ما يخالف العقيدة وما تنهى عنه أحكام الدين، حيث توضح هذه التعاليم طريق الاستقامة والمضار الصحية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تعاطي العقاقير المخدرة، من ذلك جاء قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ الآية 90 من سورة المائدة.

ويندرج الأمر على غيبوبة العقل بأي نوع من أنواع المسكرات أو المخدرات، وهو أمر يرفضه الدين والخلق والأخلاق لأنه يتنافى مع اليقظة الدائمة التي يفرضها الإسلام على المسلم، ثم أن الغيبوبة التي تتجم عن أي شكل من أشكال المسكرات والمخدرات ما هي في حقيقتها إلا هروب من واقع الحياة وجنوح إلى التصورات التي تثيرها النشوة، والإسلام ينكر على الإنسان هذا الطريق، ويريد من الناس أن يروا الحقائق وأن يواجهوها، ويعيشوا فيها، دون أن يقيموا حياتهم على تصورات وأوهام<sup>6</sup>.

والتوعية الدينية تهدف إلى النصح والإرشاد، بحيث تكون نتيجة التوعية تعديل سلوك الفرد، أو تجنب إتيان السلوك اللاسوي، وفي هذا ما يجنب الأفراد في الدخول إلى مسالك التعاطي والإدمان، بذلك فإن التوعية تهدف إلى إيجاد الوعي الذي يترتب عنه إدراك المخاطر المترتبة على التعاطي والالتزام بتحاشي التعاطي.

والتوعية الدينية كوسيلة للوقاية من الاضطرابات السلوكية يجب أن تقوم على ما

يلي:

- الإيمان بالله سبحانه وتعالى وملائكته، وكتبه ورسله، بالقدر، واليوم الآخر. حيث وجد علماء طب النفس الحديث أن أهم جذور هذه الأمراض النفسية والاضطرابات السلوكية: الكراهية، الحقد، الجريمة، الخوف، الإرهاق، اليأس، الترقب والشك، الانزعاج من البيئة، وكل هذه الأعراض تتعلق مباشرة بالحياة المحرومة من الإيمان بالله، إن هذا الإيمان بالله يمنح الإنسان يقينا جبارا، حتى يستطيع مواجهة أصعب المشكلات والصعاب، فهو يجاهد في سبيل هدف سام أعلى، ويغض بصره عن الأهداف الدنيئة القذرة، وأن الإيمان بالله تعالى يعطي الإنسان محركا مكون أساسا من مكونات الأخلاق الطيبة<sup>7</sup>

- خشية الله في السر والعلن والبعد عن الشهوات والمحرمات.  
- تقوى الله في إتباع أوامره التي تحض الناس على طاعتها واجتناب نواهيها والافتناع بحدود الله.

- حب الله فمن كان حبه لله يحبه الله.

- الشكر على نعم الله.

- السلوك السوي المتضمن عبادة الله والإخلاص لدين الله، والبعد عن المحرمات وتحمل المسؤولية والأمانة في التعامل، والسلوك الأخلاقي القائم على إصلاح الذات وتزكيتها، والاستقامة والابتعاد عن مهاوية الرذيلة، وضبط النفس واحترام الذات والغير، والتوبة والاستقامة.

وبذلك فإن التوعية الدينية تهدف إلى معرفة الفرد لنفسه وربيه ودينه والقيم والمبادئ الروحية والأخلاقية<sup>8</sup>، وتنمي فيه روح الوجدان والضمير الذي يعبر عن الذات الأخلاقية للفرد والتي تتكون عن طريق غرس الفضائل المتفق عليها، أي غرس الأفكار وتكرار ذكر أساليب التفكير وأنماط المعتقدات، والإشارة إليها من وقت لآخر، والتعود على تلك الأفكار بحيث يكيف الناس بطريقة لاشعورية أساليب تفكيرهم، بحيث تتلاءم والأحوال الاجتماعية التي يعيشون في جوها، وبالتالي يحدث لدى الفرد تكيف اجتماعي ناتج عن إتباع قواعد السلوك المنصوص عليها في الشريعة التي تتبع أسلوب الترهيب، الذي يشير إلى وعد وتهديد من الله يقصد به تخويف عباده وإظهار صفة من صفات الجبروت والعظمة الإلهية ليكونوا دائما على حذر من ارتكاب الهفوات والمعاصي وتهديدهم بعقوبة تترتب على اقتراف إثم أو ذنب مما نهى الله عنه -

المخدرات - لقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ (15) لَهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِنَ النَّارِ، وَمِنْ تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهَ بِهِ عِبَادُهُ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ الآيتين 15-16 من سورة الزمر.

ومن آيات الترهيب: قوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفَّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ (15) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (16) ﴾ الآيتان 15-16 من سورة هود. فمن أراد متاع الدنيا سهلنا له سبيله وأحطنا به يأخذ ما يشاء، ويدع ما يشاء إلى أجل محدود، أما في الآخرة من التعميم المقيم فهو محرم عليه بعيد عنه لأنه هو الذي اختار، والجزاء من جنس العمل ولا يظلم ربك أحد.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا (21) لِلطَّاغِينَ مَابًا (22) لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا (23) لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا (24) إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَاقًا (25) جَزَاءً وَفَاقًا (26) إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرْجُونَ حِسَابًا (27) وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا (28) وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا (29) فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا (30) ﴾. الآيتان 21-30 من سورة النبأ.

وتمتاز الضوابط الدينية بالميزات التالية:

- استخدام الإقناع والبرهان في الترغيب والترهيب.
- إثارة الانفعالات، وتنشئة العواطف كالخوف من الله وعذابه والخشوع له والمحبة والرجاء والطمع في رحمته.
- ضبط الانفعالات والعواطف والموازنة بينها.
- القيام ببناء السلوك يعكس الشروط الإسلامية في التنشئة الدينية في الأسرة، وعند خروجه إلى المجتمع الأكبر فإن الضوابط الدينية تأخذ طريق الصقل والتهديب لأنضاج سلوكه بسبب خضوعه لمؤثرات مستجدة لم تظهر في محيط الأسرة، الأمر الذي يتطلب العودة إلى منابع التربية الإسلامية.
- أنها لا تقف في مرحلة عمرية معينة، بل تبدأ من ميلاد الإنسان ولغاية وفاته وهي التي تستطيع الدخول إلى كافة مناشط حياة الفرد الشخصية والاجتماعية والثقافية والصحية والتعليمية<sup>9</sup>.

وبذلك فإن الدين كنظام عقلائي منطقي موزون، وكأسلوب للضبط الاجتماعي يتكون من مجموعة المعتقدات والأفكار، والقيم والطبوس السلوكية المتعلقة بالأفراد والتي تتناسب والقيم الدينية التي تحدد أنماط سلوكيات الأفراد وعندما تسيطر تلك القيم الدينية في مجتمع ما استطاع أن يقي أفرادهم ويصدهم عن الوقوع في تيار الانحراف والإجرام.

#### العادات:

هي ظاهرة اجتماعية تحوي كل ما يفعله الناس من أفعال وأعمال وألوان من السلوك، نشأت في المجتمع أو الجماعة بصفة تلقائية، لأن أعضاء المجتمع الواحد متعارفون فيما بينهم على ما ينبغي أن يفعلوه من مظاهر السلوك وذلك برضا جميع أعضائه لذلك لا يملك الفرد الخروج على مقتضياتها والتزاماتها، وهي ضرورة اجتماعية تستمد قوتها من هذه الضرورة، وتصدر عن غريزة اجتماعية وليست عن حكومة أو سلطة تشريعية أو تنفيذية، وهي غير مكتوبة أي أنها متوارثة، ولها قوة القانون المكتوب في نفس الوقت، ولذا فهي ملزمة بالنسبة لأعضاء المجتمع الذين يعيشون فيه مجتمعين<sup>10</sup>.

ويخضع الأفراد لتلك العادات الاجتماعية بصورة شبه آلية، فهي تحدد لهم طرق معينة في السلوك، وفي مواقف محددة، لا تواجه برد فعلي سلبي من طرف الجماعة التي تعتبر أن هذا السلوك يتماشى وما تعودت عليه، لذلك تحاول أن تضبط وتنظم سلوك الفرد تبعا لهذه العادات الاجتماعية التي تنشأ على أساس الخبرات.

والخضوع للعادات مفيد للمجتمع، فهي تساعد على تماسكه وقوته وتحقيق التجانس بين تصرفات أفرادهم، لذا فإن العادات الاجتماعية كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي لها أهمية كبرى، لما لها من عمومية في خبراتنا وتأثرنا اللاشعوري بها.

والعادات كوسيلة للضبط الاجتماعي تهدف إلى المحافظة على العادات التي تعود عليها الأفراد في الماضي والنابعة من قيمهم الدينية والاجتماعية وتراثهم الثقافي، والعمل على ترسيخها في الأجيال القادمة، وعدم انتهاج سلوكيات انحرافية تنافي هذه العادات الاجتماعية، فهي أمثلة للاتجاهات النظامية، وهي تشكل السلوك حيث تعمل على ترسيخه لدى الفرد، وتعتبر بمثابة القوالب الموجهة والمؤثرة في أعمال الناس.

وقد أشار "وليم جراهام سمنر" باهتمام كبير إلى خصائص العادات الاجتماعية كوسائل للضبط الاجتماعي، ويشير إلى ما يترتب على الهيبة والقداسة والاحترام التي تتميز بها العادات، مما يؤدي إلى زيادة فعالية الضبط الاجتماعي.

ورأيه أن طبيعة الإلزام والضبط في الإصلاحات الجمعية تظهر أوضح ما يكون في الأعراف، وهي عادات تقوم على قيم تعطيها القدرة على ضبط سلوك الفرد حتى يلتزم بما تضطلع عليه الجماعة<sup>11</sup>.

فالعادات تمتاز بشعبيتها وباتساع نطاق تطبيقها، مما أضفى عليها صفات القداسة والديمومة والاحترام والالتزام لأنها راسخة في التراث الاجتماعي القديم، والمخالف للعادات يتعرض للسخرية والاحتقار والاستهجان، والمجتمع مرتبط ارتباطاً شديداً بهذه العادات، التي يجعل تغييرها من الأمور الصعبة، لأنها عنوان المحافظة على ما خلفه الأجداد والآباء من قيم أخلاقية تحدد نمط السلوك السوي والمتوقع من الأفراد، وتجنب السلوك اللاسوي وإجبار المخالف على احترام العادات، من هنا كانت العادات من وسائل الضبط الاجتماعي.

#### العرف:

عبارة عن مجموعة من الأفكار والآراء والمعتقدات، تنشأ داخل الجماعة عن طريق التفاعل الاجتماعي بينهم، وتتعاكس فيما يزاوله الأفراد من أعمال وما يلجأون إليه في كثير من مظاهر سلوكهم الجمعي، ويضطر الأفراد إلى الخضوع لهذه المعتقدات لأنها تستمد قوتها من فكرة الجماعة وعقائدها، فلا ينحرفون عنها إلا في أضيق الحدود<sup>12</sup>.

لذلك نجد أن الجميع يسايرون العرف أي ما تعارف عليه الأفراد، ومن يحاول التعدي والخروج على هذه الأعراف يتلقى النبذ والاستهجان، والعرف هو القانون غير المكتوب للشعوب البدائية والقديمة قبل اختراع الكتابة وتقنين العرف في صورة قانون. والعرف عبارة عن إجراءات جمعية تخلفها الحياة الاجتماعية تدريجياً، فتتم مع الزمن وتستمد من موافقة الأفراد العامة عليها وقبولهم العام لها، والعرف تلقائي نابع عن الهيئة الاجتماعية ذاتها، وتعمل على توريث الأفراد طرق التفكير والاعتماد ونماذج السلوك المترتبة على ذلك توريثاً معتمداً، فينشأ الأفراد منذ طفولتهم في جو مليء بالأفكار والمعتقدات، فلا يستطيعون التخلص منها لأنهم لا يعرفون غيرها بعد

أن شبوا عليها، وتكون بدورها قد تغلغت في نفوسهم وأصبحت عقائد، وترتبط عملية التوريث الاجتماعي بعملية التعويد الاجتماعي ارتباطا وثيقا حتى لتكمل إحداها الأخرى.

ويختلف العرف عن العادات في أنه مرتبط بالعقائد والأفكار وليس مجرد القيام بأعمال معينة، فالعرف يتضمن قاعدة أو معيارا كما أن له صفة الإلزام، وبناءا على ذلك يتضمن حكما على الفعل أو السلوك ويكون هذا الحكم عاما.

والعرف اتفاق الناس على إتباع خطة معينة في مختلف ألوان النشاط الاجتماعي مع إحساسهم بضرورة هذه الخطة كقاعدة قانونية تستخلص من واقع حياة المجتمع، حيث يعمل العرف على تنظيم حياة الناس، وتوجيهها إلى طرق معينة من السلوك الاجتماعي، وهو يحدد أهداف الناس والوسائل التي يمكنهم الاستعانة بها من أجل الوصول إلى تلك الأهداف، وطرق التعبير المختلفة عن حاجاتهم ورغباتهم بطرق تكون منسجمة ومعايير وقيم المجتمع.

لذا يعتبر العرف وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي باعتباره قوة متسلطة ومتحكمة في أنماط السلوك التي يلتزم بها الأفراد، ويعتمد العرف في إجبار الناس على مراعاته والالتزام به على إجراءات كثيرة ومتنوعة كالاحتقار والنبذ والسخط والتهديد كإجراءات سلبية، بالإضافة إلى الاحترام والثناء والمكافأة والدعاية بحس السمعة كإجراءات إيجابية، لذا يعتبر العرف لازم للحياة الاجتماعية وناجم عنها من أجل ضبطها وبالتالي المحافظة عليها والقضاء على كل ما من شأنه أن يؤدي إلى التفكك الاجتماعي والانحلال الاجتماعي، حيث قام الباحث عاطف أحمد فؤاد بدراسة حول الضبط الاجتماعي في القرية المصرية حول تأثير أساليب الضبط الاجتماعي: الدين، القانون، العرف، في إجبار الأفراد على الامتثال والمسايرة للمعايير والقواعد السلوك المتفق عليها، فأوضحت النتائج أن العرف احتل المركز الأول أيضا يليه القانون ثم الدين في المجال الخاص بتعاطي المخدرات وتناول الخمر<sup>13</sup>.

والعرف كوسيلة من وسائل الضبط له تأثير فعال في مجال الوقاية من الانحرافات والسلوكات اللاسوية، ففي حالة خروج الأفراد على آليات الضبط العرفية، يوقع عليهم عقوبات معنوية: الوصم الاجتماعي، لغط الناس، الإشاعات، الفضائح، النبذ الاجتماعي في التفاعل والعلاقات والعمل والمصاهرة ونظرة الناس الدونية لهم، فعندما تصيب

هذه العقوبات الاجتماعية الخارجين عن الأعراف، فجميعها تكون بمثابة دروس وعبر اجتماعية ذات صفة وقائية يتحاشاها ويتجنبها الأفراد العاديين لكي لا توقع عليهم مثل هذه العقوبات الاجتماعية العرفية، أي تضحى دروسا حصينة يتحصن بها الأفراد لكي لا يوصم أو ينبذ أو ينحرف عن ضوابط مجتمعه، بالتالي يتجنب التفكير في الخروج والتعدي على معايير وضوابط مجتمعه.

#### الرأي العام:

إن الرأي العام هو بمثابة حكم موجه نحو أي فعل سواء كان مقبولا أو مستهجنا، حميد أو غير حميد، فالرأي ببساطة هو شعور إعجاب أو سخط الذي يبديه الأفراد اتجاه عمل من الأعمال أو حادثة من الأحداث، أو فكرة من الأفكار.

وهناك ثلاثة مكونات للرأي العام وهي الحكم العام وهو رأي الغالبية في فعل أو سلوك معين بأنه حسن أو سيء، أو غير ملائم، ثم الشعور العام وهو الإحساس بالرضا أو عدمه بالاحترام أو الازدراء من جانب أغلبية أعضاء المجتمع اتجاه فعل معين ثم أخيرا الفعل العام وهو يتضمن تلك المقاييس التي تتخذها الغالبية لكي تؤثر في السلوك العام<sup>14</sup>.

وبذلك فإن الرأي العام إذا توفرت هذه العناصر الثلاث تكون الرأي العام وأصبحت له فاعلية وتأثير على سلوك الأفراد من خلال إمكانية تحسين مستويات أخلاقهم وخبراتهم، وتوفير الإمكانيات لهم حتى يتكون لهم الشعور العام تجاه ذلك الفعل، بحيث يشعر أفراد المجتمع بأن مصالحهم مشتركة واحدة، لذا وجب عليهم أن يتضامنوا فيما بينهم لكي يشكلوا وحدة متماسكة في المجتمع باعتبارهم كبنيان واحد يشد بعضه بعضا، بالإضافة إلى وجود قوانين عامة يسير على هديها الرأي العام والتي تساعد على تأدية دوره في مختلف الاتجاهات عن طريق محاولة انتشاره بين غالبية أفراد المجتمع.

وفضلا عن ذلك فإنه يمثل سلوكا اجتماعيا، واستجابة هامة لمثيرات اجتماعية في المجال السلوكي للجماعة، وأصبح يحتل مكانا حيويا وهاما في المجتمع الحديث، وازدادت أهميته كظاهرة اجتماعية في الحياة الاجتماعية لاتصاله بالظروف الاجتماعية وأحوال المجتمع ومشكلاته، وبذلك أصبح يكون عنصرا هاما ووسيلة أساسية من وسائل الضبط الاجتماعي يعمل على تنظيم الجماعة وامثال الأشخاص

الذين تعودوا على الحياة في نفس هذه الجماعة على أحكام الرأي العام فيها، وقيمه، إذ يتضمن الرأي العام أيضا فعل الأفراد، أي الإجراءات التي يتخذها الأفراد فيما يختص بعمل ما للتأثير في سلوك الأفراد بغية ضبط ومنع العمل أو الحادثة أو الفكرة لدى الفرد وبالتالي يحتفظ بمكانته الاجتماعية واعتباره الاجتماعي داخل جماعته وبذلك يكون الرأي العام طريقا للضبط الاجتماعي في أي مجتمع سليم ومنظم.

ومن خصائص الرأي العام كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي:

- يمتاز بالدوام والاستقرار، إذ يسود أي مجتمع يعترف به ويقره على مر الزمان، ويعتبره الناس أنه مشترك بينهم، وأنه نتيجة اتفاق متبادل بين كثير من أفراد المجتمع لهذا يجب الإمتثال لقيمه.

- الرأي العام يمارس تأثيره على نطاق واسع.

- الرأي العام يحمي السلام الاجتماعي عن طريق فرض المطالب الخلقية.

- إن عمل الرأي العام مباشر وسريع.

- قوة بالغة الأثر في تشكيل الإجماع بين الأفراد.

- الرأي العام مرن، لأنه يشكل وفقا للظروف والأحوال والهدف الأساسي الذي يتبعه، وأقل آلية من القانون لأنه يضع في اعتباره تغير هذه الظروف.

وللرأي العام أهمية كبرى في توجيه سلوك أفراد المجتمع لذا يعد عاملا من العوامل الأساسية لرقى وحيوية المجتمعات.

### القيم الاجتماعية:

تغرس القيم في الفرد من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة كالأسرة، والمدرسة وجماعة الرفاق، والجامعة والتي بدورها تترك أثرا في سلوكه، وتكون عاملا مهما لبناء قيمه ومعاييره التي يعيش وفقها.

باعتبار أن القيم منتوجات ثقافية تصدر عن بنية الواقع الاجتماعي، فهناك تلازم ضروري بين القيمة والسلوك<sup>15</sup>.

والقيم الاجتماعية هي مجموعة من المبادئ أو العقائد يؤمن بها غالبية أفراد المجتمع، ويعتقدون أنها الأفضل لتحقيق غايات اجتماعية محددة، ويؤمنون كذلك بضرورة احترامها في العلاقات الاجتماعية المختلفة.

ومن هنا تضفي القيم معنى لظواهر السلوك الإنساني، وبذلك تكون القيم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسلوك الفرد في كل مواقف حياته.

فهي تضبط هذا السلوك وتوجهه لتعطي المعنى والنوعية وأن معظم القيم في جميع المجتمعات الإنسانية مشتقة من مصادر ذات القدسية الخاصة مثل: الأديان والعقائد، لذلك يمكن تقسيمها إلى قيم دينية، قيم أخلاقية، قيم قانونية، كما يمكن تقسيمها على أساس قوة الإلزام إلى القيم الإلزامية الفرائض والنواهي، القيم التفضيلية التفوق في الدراسة، النجاح في التجارة، الترقى في الوظيفة، خدمة الآخرين... قيم يوتوبية، قيم مثالية من المستحيل تحقيقها كالوصول إلى درجة من الكمال في أمور الدنيا والدين معاً، المجتمع الفاضل، المساواة التامة.

ولذا فإننا نجد أن القيم الاجتماعية من الموضوعات التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند دراسة تفسير سلوك الإنسان إذ أن اختيار الفرد لأي شيء أو فعل لا يتحدد إلا عن طريق القيم الاجتماعية والتي تعتبر من أهم وسائل الضبط الاجتماعي، إذ تجعل حياتنا مصقولة في الوسط الاجتماعي وتقيس الأمور من وجهة نظر المجتمع لا الفرد، إذ أنها أحكام بالمرغوب فيه حسب معايير المجتمع، وما يشمل عليه من مجموعات وجماعات، ذلك لأننا في أحكامنا التقويمية على ألوان السلوك اللفظي والعملية مقيدون بمعايير المجتمع و بأحكامه التقويمية التي تعطي لنا جائزة، فنستدمجها استدماجاً ونتمثلها في عقولنا أثناء عملية التربية أو التنشئة الاجتماعية.

إذ نظراً لخصوصية الفرد الإنساني واعتماده ثقافياً واجتماعياً وأخلاقياً على الآخرين، فإنه يكتسب القيم منذ ولادته وأثناء عملية التربية والتنشئة الاجتماعية ويقوم باستيعاب هذه القيم التي يترجمها في شكل سلوكيات وأفعال، والقيم تعد المضمون المعنوي للسلوك الجمعي المتكرر الذي يرتضيه الأفراد لأنفسهم، ويلتزمون به ويقهرون عليه، ويعود السبب إلى تكرار الناس لهذه الأفعال على نحو معين إلى حكمهم التقويمي لهذه الأنواع من السلوك، وهم يتمسكون بها لأنهم يقومونها أي يصفون عليها قيمة، ويحكمون بأنها هي المرغوب فيها في المجموعة التي يعملون على مواصلة الانتماء إليها والتوافق مع أفرادها<sup>16</sup>.

لذا نقول أن مجموعة القيم السائدة في جماعة من الجماعات تمثل دوماً نوعاً ثابتاً من الضغوط الاجتماعية التي تؤثر على سلوك الإنسان تأثيراً مباشراً وتحكم حياته،

وتتخلل كل نشاط يقوم به، وكل تفكير يفكر فيه وتجعله يتميز بالفضيلة الاجتماعية التي تهدف إلى جعل الفرد يقوم بواجباته ويحترم ممارسات مجتمعه وعاداته، وتضبطه بما يتوافق وهذه القيم التي تمثل ثقافة كل مجتمع وخصوصياته التي تميزه عن المجتمعات الأخرى.

ومن مميزات القيم الاجتماعية كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي:

- تمثل أصول التنظيم في الثقافة وأسس التنميط فيها.
- القوة الملزمة في الضبط الاجتماعي والمركزة في وسائله المختلفة، أي أن كل وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي تكون مشحونة بعنصر قيمي.
- تركز القيمة كوسيلة للضبط الاجتماعي على الأعراف والسنن، وممارسات السلوك والتقاليد الحميدة طرق التعامل والتسامح.

فالقيم الاجتماعية والعادات الاجتماعية مظهران لشيء واحد للسلوك الجمعي. ترتكز عند ضبطها لسلوك الأفراد على الاعتقاد، فليس هناك أشد قوة وأكثر دفعا للحركة والفعل من الحكم التقويمي المنبعث من الاعتقاد، فالقيم الاجتماعية جزء لا يتجزأ من المجتمع، كل فرد ينتمي إلى هذا المجتمع عليه بالعمل على التجانس بين سلوكه وهذه القيم.

#### الوسائل الرسمية

تتمثل في قوة محكومة بمؤسسات اجتماعية رسمية تشرف عليها هيئات ذات طابع رسمي شرعي قانوني، الوسائل الرسمية تتمثل قوتها وتكاملها وتماسكها في مدى قدرتها على التقليل من نسب الجرائم والانحراف في المجتمع ورد الآخرين عن امتحان السلوك الانحرافي الذي يضر بالفرد والمجتمع معا ويقوده إلى الفوضى والاضطراب، وتتمثل هذه الوسائل في: القانون والتربية.

#### القانون:

القانون هو مجموعة القواعد المدونة والمقننة في صورة مواد منظمة، تبين القواعد التي على الأفراد احترامها وتطبيقها في علاقاتهم الاجتماعية، لذا يعتبر القانون أداة متخصصة ومحددة تحديدا دقيقا يستخدمها المجتمع لضبط الإنسان الذي يتميز بأنه مدني الطبع، بالتالي لا يمكنه تولي إشباع مختلف احتياجاته بنفسه وإنما لابد من تنظيم وتعاون مع غيره في ذلك، وبالتالي فإنه يضطر إلى الدخول في علاقات معهم ولابد

من تنظيمها، لذا فهو بحاجة إلى القانون الذي يعتبر ضرورة اجتماعية لازمة للحياة الاجتماعية وناجمة عنها.

ففي المجتمعات البدائية كانت العادات والأعراف بمثابة وسائل تستطيع أن تخطط النظام العام لكن مع تطور المجتمع تحولت العادة أو العرف إلى قاعدة مكتوبة في صورة بنود ونصوص يسير وفقها الأفراد على السواء من أجل حفظ التوازن ونشر مظاهر الهدوء والأمن والاستقرار.

بذلك يعتبر القانون قوة اجتماعية ذات أثر فعال على الأفراد والجماعات، وأحد عناصر الضبط الاجتماعي التي تحدد نوع السلوك المطلوب ليضمن تمام التوافق مع المجتمع والسلوك المرغوب فيه يعتمد على قيم ترتبط بأنواع مختلفة من الخلق تسود في مجتمع ما.

وقد بين علماء الاجتماع أهمية القانون بوصفه وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية، ويعتمد على نصوص أخلاقية وقيمية يتفق عليها أبناء المجتمع في تنظيم سلوكهم، والموازنة بين واجباتهم وحقوقهم في طريقة تحقيق الصالح العام للأفراد، فهو أداة تطبيق النظام الاجتماعي في الواقع وآلة الضبط المحركة وبالتالي فالقانون هو الأساس الذي تبنى عليه جميع المؤسسات الاجتماعية كالمدرسة، المصنع، الجامعة، فهو يحدد المستويات الأساسية للأفراد في هذه المؤسسات الاجتماعية.

ويعتبر القانون كضابط للحريات الفردية ولا يعني أنه ينقص من حرية الأفراد، بل يعني أنه تنظيم ينظم هذه الحرية ورسم أشكال سلوكيات الأفراد وفق الإطار الاجتماعي المحدد بما يتوافق ومعايير وقيم المجتمع القائم على قوانين معينة من أجل المحافظة على وحدة المجتمع ومصالحة الاجتماعية العامة، والعمل على منع الانحرافات والسلوكات المأسوية كالمخدرات.

فالقانون يستهدف غاية توفيقية بين مختلف المصالح للناس ولأعضاء المجتمع، والقانون ملزم بأن يوضح للناس مقدما ما يجب عليهم أن يفعلوه أو يمتنعوا عنه، فهو ينهى الأفراد عن القيام بأي فعل يعتبر اعتداء على الفرد ذاته وبقية الأعضاء الآخرين، ولذا يجب على الأفراد احترام القانون وإعلامه مسبقا أن من يخالف القانون سيعرض نفسه للجزاء الذي يتناسب مع تلك المخالفة، فهو يعتبر قوة تقف وراء السلوك الإنساني ومرشدا لها حتى تصبح في نهاية الأمر سلوكا اجتماعيا سويا.

- ومن خصائص القانون كوسيلة للضبط الاجتماعي:
- القانون وسيلة أكثر دقة وحيوية وموضوعية وتنظيما.
  - تعتمد على عنصر التعميم والتجريد، لأنه لا يخاطب أفراد المجتمع بأسمائهم وصفاتهم، وإنما يخاطبهم بأعمالهم وأنشطتهم الاجتماعية.
  - يعتمد على الإلزام ويعني إجبار الأفراد على إتباع خط معين من السلوك ينسجم مع الهدف المقصود من القانون.
- فالقانون ينظم حياة الأفراد ويجعلهم يسيرون وفقه في هيئة اجتماعية ويترتب على مخالفتها جزاء، لذا وجب على الأفراد الإمتثال له ولقواعده.

### التربية:

ترتبط التربية بالمجتمع ارتباطا وثيقا وفق علاقة تبادلية وتكاملية وحقيقة العلاقة الجدلية القائلة بأنه لا تربية دون مجتمع، ولا مجتمع دون تربية، لأن التربية هي الأساس الذي تبنى عليه قيم المجتمع ومثله العليا وأهدافه.

والمجتمع دون تربية ينقلب إلى حالة الفوضى التي تفسد أسس بنيته التي تركز عليها، لذا تعتبر التربية مهمة وضرورية وحيوية للغاية، لأنها تشمل حياة الفرد من الطفولة والرشد سواء على نطاق الأسرة أو الوسائط التربوية الأخرى كالجامعة، والمدرسة، لأنها تسهم جميعها في عملية تزويد الأجيال بقيم المجتمع وأنماط سلوكياته.

لذا تعتبر التربية وسيلة رئيسية من وسائل الضبط الاجتماعي، بالنظر لكونها تساعد في تنظيم السلوك، بتلقين الفرد توقعات المجتمع السلوكية، وغرس قيم المجتمع ومعاييره وتراثه الاجتماعي، واتجاهاته لدى الأفراد، بما يحقق التوازن والاستقرار داخل المجتمع، وأن الحياة الاجتماعية تكسب أغلبية الأفراد نوعا من الشعور الجمعي يطلق عليه: الحساسية الاجتماعية للرأي الجمعي<sup>17</sup>.

والتي تتكون نتيجة تلقي الفرد تربية اجتماعية تجعله يهدف إلى أن يكسب سمعة طيبة ويتجنب السمعة السيئة بين أعضاء مجتمعه، حتى يستطيع أن يعيش بسلام ويمتثل للعادات المألوفة في المجتمع وقيمه والنماذج السلوكية الشائعة في المجتمع الذي ينتمي إليه، وأن الحساسية الاجتماعية نستطيع أن ننشئها لدى الأفراد منذ المرحلة

الأولى من حياتهم، وتؤتي ثمارها في المراحل اللاحقة التي تعمل على المواصلة على نفس التنشئة والتربية.

ويوضح " إميل دور كايم " ذلك بمثال يقول فيه: يكفي أن نقوم بملاحظة الطريقة التي تتبع في تربية الصغار، ذلك لأن المرء إذا لاحظ الأشياء حسب ما توجد عليه في الوقت الحاضر وحسب ما كانت عليه دائما في الحاضر، رأى لأول وهلة أن جميع أنواع التربية تنحصر في ذلك المجهود المتواصل الذي نرمي به إلى أخذ الطفل بألوان من الفكر والعاطفة والسلوك التي ما كان يستطيع الوصول إليها لو ترك شأنه، وبيان ذلك أننا نضطره منذ حدثته إلى الأكل والشرب والنوم في ساعات معينة، وتوجب عليه النظافة والهدوء والطاعة، ثم تجبره على التعلم، وعلى مراعاة حقوق الآخرين، وعلى احترام العادات والتقاليد، كذلك توجب عليه العمل، وغير ذلك من الأمور، وإذا لم يشعر الطفل بهذا القهر كلما تقدم به العمر، فإن السبب في ذلك يرجع إلى أن القهر يخلق لديه شيئا فشيئا بعض العادات والميول الداخلية التي تجعل القهر عديم الفائدة، ومع ذلك فإن هذه العادات لا تحل محل القهر إلا لأنها تصدر عنه<sup>18</sup>.

إذ أن الطفل يولد ولا يستطيع الحركة والاعتماد على نفسه في تلبية حاجياته، إذ يعتمد على الآخرين في حفظ حياته، وبعدها تبدأ شخصيته في التكوين بالتدرج في البناء والظهور، بعد أن كان يعتمد على التقليد الأعمى لما كان يشاهده من الأشخاص المقربون له والذين كون معهم نوعا من العلاقة الأليفة التي تسمى علاقة الوجه للوجه - الأسرة- وبعدها ينتقل الفرد إلى العالم الخارجي والمتمثل في الشارع والمدرسة والجامعة وجماعة الأصدقاء والتي تلعب دورا هاما في تربيته وتدريبه وتشكيل عاداته وأنماط سلوكه، إذ يتعلم الفرد احترام نفسه واحترام الآخرين وضبط نفسه وهكذا تصبح التربية أداة أخلاقية في يد المجتمع لضبط أفراده، إذ تعمل على إخضاع الفرد للمعايير الاجتماعية السائدة الداخلية، والشباب يتعلمون قيم المجتمع وأساليب الفعل والفكر التي تكون صوابا ومرغوبا فيها وتجنب الأعمال الغير مرغوب فيها، عن طريق وسيلة التربية التي تقوم بغرس هذه القواعد السلوكية والفضائل المتفق عليها في أعماق نفوس الأفراد كي تؤتي ثمارها، وتجنبهم الوقوع في الانحراف، وإن احترام الفرد لهذه القواعد ليس بشيء فطري بل هو نتاج لعملية التكيف الاجتماعي والتمثل

الاجتماعي، بحيث لا يشعر الأفراد بأي ضغط أو تسلط يقع عليهم أو يحد من إرادتهم أو من وسائل تحقيق رغباتهم وميولهم وحاجاتهم الأولية.

فيمثلون لهذه الضوابط والقواعد كأنماط حياتية ويمارسونها من دون إكراه ويتعودون على تلك الأفكار بحيث يكيفون بها أساليب تفكيرهم بما يتلاءم والأحوال الاجتماعية التي يعيشون في جوها.

فالتربية تمثل وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي ولها خصائص أنها عملية اجتماعية هادفة ومن أهدافها، إكساب الفرد أنماط سلوكية مقبولة، تنمية الثقة بالنفس لدى الفرد، ولها وسائل مختلفة من أجل تحقيق هذه الأهداف: القيم، التراث الثقافي، الأخلاق والدين.

وللتربية دور فعال في مجال الوقاية من المخدرات فمن بين المهام الأولى لهذه الوسيلة هو إطلاع الأفراد على الآثار الوقائية لما ينهضون به من أعمال مثل تدريب الشخصية، تنمية النزعة النقدية، القدرة على اتخاذ القرارات، واحترام المبادئ الاجتماعية، بالإضافة إلى تبديل الفكرة التي قد تكون شائعة بينهم عن المخدرات بوصفها مواد سحرية تترك الشعور بالنشوة والسعادة لدى متعاطيها.

#### خاتمة

في الأخير يمكن القول أن المجتمع يعتمد بشكل كبير على وسائل الضبط الاجتماعي المختلفة من رسمية وغير رسمية نظرا لأهميتها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتطوير المجتمع الذي يتطلب بالدرجة الأولى افراد منضبطين في حياتهم، أسوياء متمسكين بقيم مجتمعهم الدينية والثقافية والقانونية ومحافظين عليها. فكلما امتثل الفرد لآليات الضبط الاجتماعي وحدد سلوكه بناءا عليها. كلما كانت هذه الآليات فعالة وحقت أهدافها في منع الفرد من ارتكاب مختلف السلوكات الإجرامية ، لذلك يتوجب على مؤسسات المجتمع المختلفة تطبيق هذه الآليات والعناية بها نظرا لما لتلك الآليات من أثر ايجابي على المستوى الفردي والاجتماعي.

- 1- محمد سلامة غباري، الإنحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1988 ، ص 192.
- 2- J. Machenzie, *Outlines of Social Phylosophy*, London, 1961, pp. 214-216.
- 3- محمد أحمد صوالحة وآخرون، أساسيات التنشئة الاجتماعية للطفولة، دار المندي للنشر والتوزيع، الأردن، 1994، ص ص 210-211.
- 4- عيسى الشماس وآخرون، العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة دمشق، كلية التربية، دمشق، 2008، ص 57.
- 5- أحمد الخشاب، الضبط الاجتماعي أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1968، ص 188-189.
- 6- أبو رحية ماجد، الأشرطة وأحكامها في الشريعة الإسلامية، المسكرات والمخدرات، مكتبة الأقصى، الأردن، 1980، ص 13.
- 7- نهدي صبحي الحمصي، أثر الإيمان في الصحة النفسية، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، لبنان، العدد 95، 1999، ص ص 177-178 .
- 8- سعيد محمد الحفار، التربية الوقائية من المخدرات، دار البشائر، دمشق، 2002، ص 213.
- 9- خليل معن العمر، الضبط الاجتماعي، دار الشروق، عمان، 2006، ص 134.
- 10- عبد العزيز عزت، السلطة في المجتمع، بدون دار نشر، القاهرة، 1955، ص 64.
- 11- محمد سلامة غباري، المرجع السابق، ص 188.
- 12- نويل تايمز، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، ترجمة غريب سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص 178.
- 13- عاطف أحمد فؤاد، الضبط الاجتماعي في القرية المصرية، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة عين شمس، 1971، ص 23.
- 14- سامية محمد جابر، علم الاجتماع العام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 219.
- 15- قباري محمد اسماعيل، قضايا علم الأخلاق، دراسة نقدية من زاوية علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 99.
- 16- حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، طبعة 3، 1968، ص ص 64 - 66.
- 17- Emile Durkheim, *The Rules of Sociological Method*, university of Chicago, Chicago, 1930, p. 32.
- 18- Ibid, pp. 36-37.